صنع القرار السياسي والاداري في اليابان

ا ٠د لبنان هاتف عبد الامير[١]
م٠ د٠ نغم نذير شكر[٢]

ABSTRACT

The system of political decision-making in Japan tends to be what might be called the "vast majority" which is located between the "vast Ltd." and "full consensus" under the parliamentary democratic system. Accordingly, the political decision-making Japanese, associated forces become aware management of change and development, and have had all the elements early on and until the present time, enabling it to build a nation-state coherent possessed of the elements of integration and harmony, making it operate efficiently and effectively in order to achieve the goals that won the acceptance of the community and its consensus.

الملخص

ان نظام صنع القرار السياسي في اليابان يميل الى ما يمكن تسميته بـ "الغالبية العظمى" التي تقع بين "الغالبية المحدودة" وبين "الاجماع الكامل" في ظل نظام ديمقراطي برلماني. وعليه فان صناعة القرار السياسي الياباني، ارتبطت بقوى وعت ادارة التغير والتطوير وامتلكت جميع عناصرها منذ وقت مبكر وحتى الوقت الحاضر، مما مكنها من بناء دولة قومية متماسكة امتلكت من مقومات التكامل والانسجام مما جعلها تعمل بفاعلية واقتدار في سبيل تحقيق الاهداف التي نالت قبول المجتمع واجماعه.

المقدمة

الجدير بالملاحظة في اليابان ان هذا البلد تمكن من التوفيق بين التقاليد والعقلية اليابانية الخاصة من جهة وبين مبادئ الديمقراطية الغربية التي فرضت على اليابان بالقوة من جهة اخرى. فاليابان بلد ذو تقاليد وعقلية اقطاعية، فزعماء القبائل Daimyos والخاضعين

لسلطتهم Samourais هم الذين قاموا في عام ١٨٦٧ بما يعرف (بثورة الميجي) التي كان هدفها الاول منع التأثيرات الغربية في الشعب الياباني من خلال رأس المال الخارجي الذي يدخل اليابان، وابتعوا سياسة خاصة في الاستفادة من الغرب من خلال ارسال اليابانيين الى اوربا والولايات المتحدة لتعلم التقنيات الغربية والعودة الى اليابان من اجل بناء القوة اليابانية الخاصة. وقد بنوا فعلياً دولة اليابان الحديثة.

واليابان ترتبط بنظام سياسي يشكل تعدد وتنوع القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تدخل في اطار هذه العملية المعقدة العديد من القوى والجماعات التي تتوزع على قائمة طويلة تضم الاحزاب والوزارات والدايت ومجاميع المصلحة والبيروقراطية.

وعليه، تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور :

المحور الاول: صنع القرار السياسي—اطار نظري-.

المحور الثاني: دور القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي الياباني.

المحور الثالث: اثر التطورات السياسية على عملية صناعة القرار السياسي الياباني.

المحور الاول

صنع القرار السياسي- اطار نظري-

في العلوم السياسية، كما هو الحال في العلوم السلوكية، تشمل نظرية صناعة القرار مساراً مرحلًيا يشمل مجموعة من الابعاد المترابطة والمتعاقبة فيما بينها، وهي تشمل عملية منهجية تحتوي على مجموعة من المعايير الكونية التي ينمط من خلالها القرار السياسي في كل النظم السياسية على تباين نماذجها وخلفياتها الايديولوجية والقيمية، في هذا عندما نتحدث عن صناعة القرار او اتخاذ القرار فإننا نتحدث عن تصور البنية القرارية، تحديد الأطراف والجماعات المشاركة في صناعة القرار، تحديد المنظمة التي يتخذ فيها القرار، البنية التطويرية للقرار وتغاياته المفاجأة، والتغيرات الناتجة عن صناعة القرار، بالتالي تقوم نظرية صناعة القرار على تحديد مجموعة البدائل بالتقييم والتقويم، التي تخدم شقاً من إشق السياسة العامة للدولة، تلك التي تخدم الرؤية الاستراتيجية لعلاقة الدولة على الصعيد المجتمعي، او تلك التي تعني

علاقاتها على الصعيد الخارجي، أي بتعبير النموذج النسقي سواء تلك المتعلقة بالبيئة الداخلية، او تلك المتعلقة بالبيئة الخارجية وتعني هذه البدائل، المواقف، ردود الافعال ازاء القضايا، والتفاعلات بين الدول، وتشمل هذه النظرية اقامة البدائل المتعلقة بالفكر الاستراتيجي للدولة، ذلك الذي يتضمن موقعها داخل المنتظم الدولي، او ذلك الذي يعني بزيادة الحجم الكيفي او النوعي للاهداف التي تشكل دافع نشاط السياسة الخارجية.[٣] ان صنع القرار السياسي هو اكثر النشاطات اهمية في سلوك الحكومات ويتضمن صنع السياسة وضع القواعد، كما يشير الموند في منهجية الوظيفي، وكذلك وظائف ذات صلة اخرى مثل صياغة الهدف. فالقرارات السياسية لصناع القرار السياسي تأخذ شكل المواقف الرسمية حول القضايا والقرارات الجماعية والقوانين والتنظيمات الحكومية. كما انها تقوم لحل الصراعات المحلية، ووضع الاهداف الجماعية، وتقديم النشاطات العديدة التي تؤثر على الرفاه من اجل النظام الداخلي. كما ان القرارت العامة بالشكل الذي يوفر ويسعى لتحقيق اهداف الدولة المعنية على الصعيد الخارجي ايضاً.[٤] لقد ادركت الحكومات على تباين انظمتها السياسية واتجاهاتها الفكرية انها بحاجة الى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات وما تقوم به من اعمال متنوعة في جميع الظروف والاوقات. وحتى يتحقق لها ذلك، فانها اخذت تسعى جاهدة الى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج (يطلق عليها القرارت السياسية) الهادفة الى تحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن الغالبية منهم.[٥] وينبغي دراسة الدوافع والغايات في صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث ان الغرض من هذا الاسلوب هو تشخيص طبيعة الدوافع والمستوى الذي تكون عنده. ويبرز امامنا مستويان احدهما في نطاق النظام الدولي ويستثنى منه دوافع الافراد والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. والفكرة هنا ان هناك عدة غايات يهدفها صناع القرار السياسي من وراء قراراتهم كالحفاظ على ترتيب العناصر الاساسية في النظام الدولي وصيانة الاستقرار وفسح المجال امام الدبلوماسية. اما المستوى الثاني فهو مستوى دوافع غايات الافراد والاداريين. ويرى البعض ان التنافس بين المستوى الاول. وهو الاشمل والاعم والمستوى الثاني وهو الاخص والاضيق قد لايحسم لصالح الاول. أي ان القرار يجد طموحات صناع القرار.[٦] وعليه لايمكن لاية دولة او حكومة مهما كانت امكاناتها المادية والبشرية. ومواردها الاقتصادية من تلبية

المطالب التي يتقدم بها مواطنوها، او معالجة جميع مشاكلهم مرة واحدة، انما يتطلب ذلك العمل بنظام الصفوف، أي تقديم الاهم على المهم من المشاكل والقضايا، وفقاً لجدول الاسبقيات السياسية، الذي يعد بهدف تلبية هذه المطالب، وحل المشكلات الواحدة بعد الاخرى بحسب اهميتها او درجة الحاحها او قوة الفئة او المجموعة التي تتأثر بها او بنتائجها. وعلى العموم فأن اهم العوامل التي تساعد على ايصال القضايا والمطالب الى جداول الاسبقيات هي:

١- فقدان بعض الجماعات او النخب مصالحها او جزء منها لمصلحة جماعات او نخب اخرى، مما يؤدي بها الى التحرك لاعادة التوازن لصالحها الامر الذي يستدعي قيام الاجهزة الحكومية بنشاط اضافي لمواجهة ذلك.

٢- قادة الاحزاب السياسية، وهم غالباً ما يحاولون تبني المطالب العامة، والعمل على ايصالهاالى اسماع صانعي القرار او السياسات لاستمالة جمهور المواطنين بهدف الحصول على تأييد الرأي العام.

٣- اهمية المشاكل او المطالب وخطورتها: اذ ان بعض المشاكل تمتاز بالحاحها وكثرة عدد المتأثرين بها، وخطورة نتائج اهمالها مما يدعو المعنيين الى اعطائها اولوية ضمن الاسبقيات التي لامفر من اتخاذ الاجراءات السريعة لمعالجتها كالكوارث الطبيعية من امطار وفيضانات وزلزال وغيرها.

٤- المطالب او القضايا التي تثيرها المعارضة السياسية او الاضطرابات التي تنظمها بعض الفئات المهنية كإضراب عمال الموانئ والمطافئ او المناجم وغيرها مما يوصل قضاياهم ومطالبهم مباشرة الى اسماع صانعي القرار السياسي.

٥- وسائل الاعلام المتنوعة، وهي تلعب دوراً مهماً في ايصال بعض القضايا والمطالب الى اسماع صناع القرار السياسي.[٧]

وكون عملية صنع القرار ترتبط بعملية صنع السياسة العامة، فمن الضروري تحديد ابعاد العلاقة بين السياسة العامة وصنع القرار(فالقرار اختيار احد البدائل المطروحة لمواجهة موقف معين. وعملية الحكم تقتضي اتخاذ العديد من القرارات، ولضمان الحد الادنى من التنسيق بين القرارت، عملت الدول على وضع نظام هرمي. بمقتضاه تكون القرارت فردية

تابعة لمجاميع قرارية اسمى واكثر تجريداً تسمى السياسات. فكأن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارت الخاصة بمشكلة او ميدان معين. وكون السياسة العامة تعبر عن قرار او مجموعة من القرارت فلها خصائص معنية منها:

١- انها قرار تتخذه الحكومة، بمعنى انها تختار من بين اساليب بديلة اسلوباً معيناً لتحقيق الاهداف المنشودة.

٢- ان القرار يتميز بالثبات أي الدوام او عدم التغير النسبي، مادامت السياسة العامة لم تتغير.

٣- ان تطبيق السياسة العامة عام وشامل وبنفس الاسلوب على كل افراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة.

٤- ان السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين كافة المسؤولين الحكومين وغير الحكوميين، او على الاقل انها تعبر عن وجهات نظرهم جميعاً.

٥- ان السياسة العامة عملية ديناميكية مستمرة دائمة التطور والتغير.[٨]

وتمثل مفاهيم القوة والسلطة وصنع القرارت او السياسات اهمية جوهرية في تحليل "استون" للحياة السياسية، فالنظام السياسي هو ذلك الجهاز الذي:

أ) يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيع الموارد.

ب) الذي يتبع سياساته وقراراته بما يتمتع به من سلطة.

ت) الذي تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع أي ان يكون هناك شعور عام في المجتمعات بقبول هذه القرارت وتلك السياسات على انها ملزمة.[٩]

وعليه يمكن تعريف نظرية صناعة القرار بأنها (الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام او في لحظة معينة، أي ان النظرية تعمل بين هذه المتغيرات. ولكن لاتضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار ان يعمل على اساسها وربما يكون من الانسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلاً من اعتبارها نظرية كلية، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة خاصة باتخاذ القرار. ويرى ريتشارد سنايدر على ان هدف تحليل الذي أتت به نظرية صناعة القرار هو صياغة العالم كما يراه

صناع القرار في الواقع من اجل تفسير السلوك. وهذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار وكل مدخلاته السيكلوجية والبيئية والمعرفية، بمعنى انها تبني تحليلها للعلاقات الدولية على افتراض ان العلاقات الدولية هي نتاج لفعل صانع القرار المعبر عن بلورة لمجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي يصنع في ظلها القرار في السياسة الخارجية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس على اساس الدول بصورتها المجردة وانما على اساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، اذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين وغير الرسميين (الفواعل الحكوميين وغير الحكوميين)، وهي تختلف هنا عن النظرية الواقعية في ان اللاعب هنا ليس الدولة وانما الافراد الذين يعملون في مستويات مختلفة من نظام صناعة القرار في الدولة، بالاضافة الى لاعبين اخرين منافسين للدولة وفي بعض الاحيان يتجاوزن اطرها التقليدية، وفي هذا الاطار يرى ريتشارد سنايدر بأن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الاساسية بالافعال وردود الافعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها بالدولة القومية.[١٠] ومن الناحية التنفيذية والتطبيقية عُرفت السياسة العامة على اساس الاداء الحكومي وتنفيذ القرارات، لذلك عرفت بانها (برنامج عمل هادف يوجه ويرشد الفاعلين المتعاملين مع مشكلة او قضية تثير الاهتمام). كما عُرفت بانها (خطط او برنامج او اهداف عامة او كل هذه معا. ويظمر منها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية وبحيث يكون لها مبرراتها، وهذا يعني ان السياسة العامة هي تعبير عن التوجه السلطوي او القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه الحكومي). اذن تصاغ السياسات العامة لتحقيق اهداف او تأسيس قيم او اشباع حاجات، وهي تشير الى اطار عام للفعل، هذا الفعل يقوم على تحديد او تعريف المشكلة التي تواجه المجتمع وصياغة الحلول لها واتخاذ القرار وتطبيق البرنامج وتقييم نتائج الفعل او الاداء الحكومي. وخطوات عمل السياسة العامة منذ بداية اتخاذ القرار مروراً بعملية اعداد الخطط والموازنات والرسم والتنفيذ لاتكون بمنأى عن البيئة المحيطة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية، لان اهمال تلك البيئة بما تحتويه من عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يؤدي الى فشل السياسة العامة في الوصول الى تحقيق مصلحة المجتمع.[١١] وبذلك فقد اكدت بعض الدراسات على ان الادراك الحسي لدور دولة او امة من قبل المؤثرين في سياستها له صلة بحملة تلك السياسة. فاذا كانت حالة الادراك الحسي اقرب

الى الواقع الموضوعي فانه بالامكان تفهمه والتجاوب مع متطلباته، اما اذا كانت هناك فجوة فانه ليس من اليسير التعامل معه من غير اكلاف باهضة للدولة في علاقاتها. وهنا يأتي دور الاعلام والاتصال وكشف الحقائق عن السلوك الخارجي للدولة في تلافي فجوة ومما يخشى منه تشره الحقيقة عن قصد للتبرير.[١٢] وعليه، فالقرار يعتبر وحدة اساسية في التحليل الاداري والسياسي منظوراً اليه من خلال الظروف المحيطه به باعتباره حصيلة اختيار من بين مجموعة من البدائل المتاحة للافراد والجماعات والانظمة على مختلف انواعها ومستوياتها. ووفقاً لهذا فأن عملية اتخاذ القرار تتكون من المراحل التالية:

١- تحديد المشكلة واسبابها وفصلها وعزلها عن المشاكل المتداخله معها.
٢- تحديد وترتيب الاهداف والقيم التي يتأثر بها متخذ القرار حسب اهميتها ودرجة تأثيرها.
٣- تحديد كل البدائل او الخيارات التي يمكن استخدامها في تحقيق وانجاز كل هدف من الاهداف المنشودة او في التصدي للمشكلة موضوعة البحث.
٤- توقع نتائج ومحصلات كل بديل من البدائل المحددة على ان يتضمن ذلك مدى تحقيقها للاهداف المراد انجازها والمصادر المطلوبة والقيم الاخرى التي يمكن تحقيقها ومقارنتها مع بعضها البعض.
٥- اختيار البديل الامثل الذي يحقق الحد الاعلى من الاهداف والقيم المراد انجازها او يضمن اقل التكاليف او كليهما معاً.[١٣]

ويفهم من هذا الطرح، ان الجهاز السياسي او (الدولة)، عبارة عن جهاز او نسق يضرب بجذروه في اعماق المجتمع، ويمثل المجتمع بكل ما فيه من نظم وثقافة البيئة الداخلية للنظام السياسي، اما العالم الخارجي ككل فإنه يُمثل البيئة الخارجية لهذا النظام.[١٤]

ولدراسة صناعة القرار هناك ثلاثة نماذج وكالاتي:

أ. نموذج سنايدر: يبني ريتشارد سنايدر نموذجه الخاص بعملية صناعة القرار على مسلمة اولية مفادها، ان افضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وبالتالي فان الاطار النظري

للنموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الاشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الاول فيشكل بذلك تفاعلاً، وعند تكرار مثل هذه العملية سيؤدي الى تكون انماط معينة من التفاعل التي يطلق عليها اسم نموذج صناعة القرار. ويصيغ ريتشارد سنايدر نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية:

١. المحيط الخارجي: ويشمل كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار، والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي، من الدول والمجتمعات والثقافات.
٢. المحيط الداخلي: ويشمل كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في عملية صناعة القرار، التي يمكن تحديدها في (السياسات الداخلية، الرأي العام، الموقع الجغرافي للدول، طريقة تنظيم المجتمع وادائه لوظائفه، جماعات الضغط).
٣. البيئة الاجتماعية والسلوكية:وتشمل هذه الوحدة نظام القيم السائد في المجتمع، والسمات السيكلوجية والسوسولوجية التي يتميز بها المجتمع، ونمط التفكير لدى افراد المجتمع، والقضايا ذات الابعاد الحساسة والمرتبطة بالجوانب الدينية او العادات.
٤. صُناع القرار وعملية صنع القرار: وتتمثل في: (مجال الصلاحيات، الاتصالات، والمعلومات، نظام الحوافز الشخصية، دوافع وخصائص صانع القرار وقد حدد ريتشارد شكلين من الدوافع وهي "من اجل" و "بسبب كذا" ، الفعل.[١٥]

ولابد من الاشارة الى ان المشاكل والمطالب العامة لاتصل كلها الى راسمي السياسات العامة لاسباب عديدة منها:

١. تعارض بعض المطالب او القضايا مع الاعتبارات او القيم والمبادئ التي يؤمن بها المعنيون من راسمي السياسات العامة ومنفذيها.

٢. سيطرة جماعة معينة او فئة ما على المؤسسات الحكوميه ووسائل الاتصال الجماهيري والاحزاب السياسية خصوصياً في الدول النامية، والدول التي تتكون مجتمعاتها من قوميات وديانات متعددة وخير مثال لذلك، تركيا التي يسيطر فيها الاتراك المسيحيون والنخب العسكرية على المؤسسات السياسية والحكومية ويمنعون الاكراد والمسلمون من ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية بحرية كاملة.

٣. الجهل وعدم الوعي او النضج السياسي والاجتماعي للغالبية من افراد المجتمع، يجعلهم عاجزين عن فهم مشاكلهم، والتعبير عن قضاياهم واستخدام السبل الناجحة لايصالها الى المعنيين، فسكان القرى والارياف في معظم الدول النامية لايستطيعون التعبير عن مشاكلهم وايصالها الى المعنيين مثل سكان المدن.[١٦]

ب. نموذج الفعل العقلاني: يفسر هذا النموذج عملية صناعة القرار من خلال تحليل عقلاني لاهداف السياسة الخارجية لدولة ما، على اعتبار ان أي دولة تقوم بالتدقيق في وضع اهدافها وحساب تكاليفها والارباح التي تجنيها من كل قرار تتخذه بشأن قضية معينة. او تحقيق هدف ما فالوحدة الاساسية في التحليل في هذا النموذج هو عقلانية سلوك الدولة في العلاقات الدولية، ويقوم هذا النموذج على العناصر التالية:

١. القضية التي يفترض معالجتها.

٢. سلوك الدولة هو اختيار يتم مرة واحدة وليس عدة اختيارات متسلسلة.

٣. السلوك هو اختيار عقلاني وذلك للاعتبارات التالية (ترتيب في الاهداف، وجود خيارات ، المخرجات، الاختيار).

ج. نموذج العملية التنظيمية: وفقاً لهذا النموذج عملية صناعة القرار هي نتاج من اطر نظمية مختلفة أي ان هناك تفاعل بين مختلف مستويات البيروقراطية في صناعة القرار، كالتنافس بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع حول قضية معينة في العلاقات الدولية. وبذلك فان اللاعب الاساسي في هذا النموذج ليس هو الدولة وانما هو

شبكة الدوائر والادارات المترابطة وعلى رأسها القيادة العليا في النظام السياسي.[١٧] وعليه، تعتبر عملية صناعة القرار، عملية استراتيجية بالغة الاهمية، تشكل جوهر العملية السياسية ذلك انها تتصل بالتوزيع السلطوي للقيم، داخل المجتمع السياسي، بمعنى تحدد المواقع المفتاحية النافذة في هذا المجتمع وهي الاداة التي تتوج من خلالها المكاسب والاضرار في المجتمع الواسع.

المحور الثاني

دور القوى المؤثرة في صناعة القرار السياسي الياباني

كان النظام السياسي الياباني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يُميزهُ سيطرة الحزب الواحد على العمليات السياسية اليابانية بشكل عام، سواء من ناحية التوظيف السياسي من داخل الحزب، او توضيح وتجميع المصالح او عملية رسم السياسة. فمنذ عام ١٩٥٥، اصبح رؤوساء الحزب الليبرالي الديمقراطي رؤساء للوزارات وائتلاف مجموعة المصالح، حيث ان الحزب الليبرالي مصدر الهيمنة على المطالب السياسية الخاصة بمجموعات المصالح، بحيث كان للعمليات السياسية التي يقوم بها مجلس ابحاث الشؤون السياسية التابع للحزب الليبرالي اهمية مماثلة للقرارات التي يتخذها الدايت ذاته في بعض المواقف. والواقع يمكن القول ان مجلس ابحاث الشؤون السياسية يماثل برلماناً من حيث تركيبته الداخلية المعقدة في رسم السياسة وفي اهميته الخارجية.[١٨] برز في اليابان اتجاهان متغايران لفهم العملية السياسية في اليابان:

الاتجاه الاول: الاتجاه التقليدي ويقوم على النظر الى العملية السياسية على انها عملية مغلقة على ثلاث اطراف سياسية للقوى هي البيروقراطية وجماعات رجال الاعمال والحزب الحاكم.

الاتجاه الثاني: الاتجاه الحديث ويتميز بالنظر الى العملية السياسية على انها مفتوحة وتضم بالاضافة الى هذا القوى الثلاث قوى اخرى اقتصادية واجتماعية وان تأثير هذه القوى في عملية صنع القرار يختلف من حالة الى اخرى وفقاً لاهمية

وموضوع القرار. الاتجاه الاول يرى ان العملية السياسية تقوم على فرضيات ثلاث اساسية هي:

أ. ان هناك مصلحة متبادلة بين البيروقراطية والحزب الحاكم والمؤسسات الرأسمالية الكبرى في استمرار النظام الرأسمالي وتشجيع الاتجاهات الليبرالية في الاقتصاد الياباني والمحافظة على اوضاع القوى المحافظة في اطار النظام السياسي القائم.

ب. ان كلاً من هذه القوى الثلاث تمثل تياراً فكرياً واجتماعياً متماسكاً بين مجموعة من الافراد او الجماعات التي لها مصلحة او مصالح متقاربة.

ج. ان المجموعات او المؤسسات وليس الافراد هي القادرة على ممارسة نفوذ سياسي فعال بالنسبة لصانع القرار في المجتمع الياباني.

اما الاتجاه الثاني يرى ان القوى الرئيسة الثلاث الحزب الحاكم والبيروقراطية وجماعات رجال الاعمال لايشكلون وحدات متماسكة في اطار عملية صنع القرار بل انها تمثل تحالفاً بين العديد من المجموعات والاتجاهات وان الخلاف قد ظهر داخل المجموعة الواحدة اكثر من الخلاف بينها والمجموعات الاخرى.[١٩]

ولعملية صنع القرار مراحل اساسية، تدور حول المرحلة التمهيدية او التحضيرية، يليها المرحلة التفاعلية. ثم مرحلة اصدار القرار او اعلانه. وفي ظل تداخل هذه المراحل الثلاث، تتسم عملية صنع القرار السياسي بالبطء والتعقيد ولكنها تتسم ايضاً بالكفاية والكفاءة، وهو مايتفق مع الاسلوب الياباني المعتمد على وجود " العلاقات الشخصية"، وعلى الرغم من كفاءة عملية صنع القرار السياسي في اليابان الا ان هذه العملية تتسم في نفس الوقت بالمرونة التي تجعله بطيئاً حتى يتم الوصول الى التوافق العام في ظل تداخل الاطراف المختلفة وقواعد العلاقات الشخصية الحاكمة للتفاعلات في اليابان. ويسمح هذا النظام بدور لكل الاطراف خاصة المجموعات المعارضة ولذلك فهو يقرر بعض المواقف التوافقية نظراً لحجم التفاعلات التي تتم بعيداً عن الانظار في مفاوضات ومشاورات غير رسمية بين اطراف عديدة.[٢٠]

استفاد اليابانيون من الجانب المضئ في فترة اصلاحات الميجي، خصوصاً الاصلاح التربوي، والتعليمي وما تنجم عنه من تطورات مهمة في عملية النهوض، مثل تعزيز

دور الحكومة في التنمية والتوسيع في رفع الانتاجية الزراعية وبناء مؤسسات تعليمية متقدمة، وتكثيف التدريب المهني وتمويل الابحاث العملية والتطوير الصناعي، والحفاظ على الوحدة الوطنية. وقد جنبت هذه الجوانب المضيئة النزعة الاقتصادية من الوقوع في شرك التغريب، مما ادى بها للحفاظ على وحدة اليابان وهويتها لانها لم تتأسس على رفض الماضي او احداث القطيعة مع الياته الايديولوجية، وانما استلمت التراث الياباني بطريقة تنم عن ذكاء حضاري متقد واستخرجت منه حداثة يابانية جديدة، تختلف في محتواها ومستواها عن حداثة الغرب.[٢١] ومن جانب آخر، فقد مثل قطاع الاعمال الياباني، ممثلاً في الشركات الكبيرة وجماعات المصالح الخارجية بهذا القطاع، خاصة الغرفة اليابانية للتجارة والصناعة والاتحاد الياباني لجمعيات اصحاب العمل واتحاد المنظمات الاقتصادية، الشريك المهم في صنع القرار السياسي الياباني. حيث لعب هذا القطاع الدور الرئيسي في توفير الموارد المالية للحزب الحاكم والاجنحة الداخلية للحزب.[٢٢] ان تقديس العمل في ظل ارض محمية الهياً في تطورات اليابانين العقائدية هو الذي دفع بالامبراطور الى التضحية بمكانته، فالانسان الياباني يحب ارضه، وهو فضلا على ذلك قابل للاثمار في أي ارض تستضيفه، على خلاف الشعوب الاخرى. ويعود ذلك الى سببين: الاول: هو ان الانسان الياباني يعرف قيمة الارض ماظلَّ يُقدس العمل، والثاني: هو انه يعتقد بالعناية الالهية وهو ماينبغي عليه اظهار التفوق على الاخرين حتى يحقق المزيد من الرعاية والاستثمار في تراكم انجازاته. وبذلك يبرز دور العوامل الاجتماعية والدينية في صناعة القرار السياسي الياباني، فالتفوق الياباني يرجع الى ثقة الانسان الياباني في رموزه وقياداته، التي ضحت من اجل ان يستثمر هذا الانسان ارضه بيده (كفاءة الامبراطور العسكرية في لحظة الانهدام آمام الاحتلال الامريكي على هيروشيما ونكازاكي حفاظاً على وحدة الارض)، كما جاهدت في سبيل توفير الارز الذي به يقيم اوده (الكفاءة الاقتصادية للقيادة الحكيمة). لاشك ان الحسّ الكونفوشيوسي لم يخطئ بل كان يستشرف هذه اللحظة العصيبة، وعندما اشار الكونفوشيوسي الى ان الامور الثلاثة الاساسية لكل حكومة هي (الكفاءة الاقتصادية والكفاءة العسكرية وثقة الشعب بها)، اضاف موضحاً ان ثقة الشعب اهم تلك الامور الثلاثة، وان اهميتها تفوق بكثير اهمية العنصرين الاخرين، ذلك انه (لو لم يكن للشعب ثقة في حكومته، فانها لايمكن ان تدوم) ولاتظهر تلك الموافقة العفوية للمواطنين

وروح الولاء، التي لايمكن للامم ان تبقى وتعيش من دونهما، إلاعندما يشعر المواطنون بان زعمائهم اشخاص ذو كفاءة وقدرة.[٢٣] والجدير بالذكر، ان العمليات السياسية داخل النظام الديمقراطي الياباني، تميزت بوجود درجة كبيرة من انتشار وتوزيع السلطة على المستوى الافقي، تعكس درجة كبيرة من التعددية السياسية التي تتجاوز مستواها التقليدي ممثلاً في التعددية الحزبية، لتشمل تعددية مراكز القوة السياسية والاقتصادية على مستوى الحكومة، والاحزاب السياسية والمجتمع المدني والبيروقراطية. كما تتجاوز مستواها الرأسي ممثلة في تعدد مراكز القوى السياسية والاقتصادية لتشمل التعددية السياسية داخل الوحدات السياسية، بما في ذلك مؤسسات الدولة اليابانية ذاتها او ما يوصف بالتشتت الافقي للقوة السياسية وتتمثل اهم مظاهر التعددية السياسية في ظاهرة الاجنحة السياسية خاصة الاحزاب الرئيسية والتي تأخذ وضعا شبه رسمياً داخل الحزب.[٢٤] وبذلك تتضح الخصوصية اليابانية سواء في الدستور او في الجانب الحركي، اذ يبدو ان تاريخ الديمقراطية النيابية في اليابان كان مرهون في السياسات والتوازنات الحزبية، ومن هنا كان اقصر امداً من تاريخ الديمقراطية النيابية في الغرب. فمن ناحية ادى التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي شهدته البلاد الى العديد من المشاكل التي تعترض قيام الدايت بعملة وحصوله على الدعم السياسي، كما ان مقاطعة المعارضة واجبار الحزب الحاكم للبرلمان على تمرير القوانين كلها عوامل ادت الى اضعاف دور البرلمان وعدم رضاء الناخبين عن سياساته.[٢٥] وعلى الجانب الاجتماعي، ومنذ نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين، تعرض الدور التقليدي للمرأة في المجتمع الياباني الى عدة تغيرات جذرية، مما عبر عن تراجع عدد من القيم التقليدية اليابانية والميل بشكل واضح الى النمط او القيم الغربية فيما يتعلق بدور المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ومن الجدير بالذكر، ان المرأة تولت في اليابان منصب سفيرة سنة ١٩٨٠. كما تولت منصب رئيس حزب سياسي سنة ١٩٨٦. كما وصلت الى منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا سنة ١٩٨٧، بالاضافة الى مشاركة عدد من السيدات في تشكيل عدة حكومات حيث تولت مناصب ووزيرة الخارجية ووزارة البيئة.[٢٦] وفعلاً تمكن النساء اليابانيات من ايجاد حل لهذه المعضلة الحيوية وذلك بفضل الافكار التي تصدت لنشرها (ميشيكو فوكوشيما وماريكو ميتسوي) والحركة النسوية في سبعينيات القرن العشرين وهي انه لن تتغير احوال النساء الا بجهودهن لتغيير انفسهن. وان

تَحَقَّق ذلك، فان النساء سيتمكن من صياغة حركتهن النسوية المتميزة.[٢٧] وبذلك تعتبر حركة التحديث الثانية ليست تحديثاً للعسكر وبالعسكر ومن اجل العسكر، بل تحديثاً للمجتمع كله، وعبر جميع طبقاته، وقواه المنتجة ونظمه السياسية، والادارية والمالية والتربوية، وغيرها وهذه التجربة بالذات هي مصدر اعتزاز اليابانين ومنطلق نجاحهم، على المستوى الكوني. ولاتجد هذه التجربة شبيها لها لمقارنتها مع أي من تجارب التحديث المعاصرة في العالم كله.[٢٨] وعلى الصعيد الاقتصادي، وفي ظل الازمة الاقتصادية والمالية، التي واجهها العالم في عام ٢٠٠٨ والتي بدأت من الولايات المتحدة الامريكية، ثم اجتاحت اغلب البلدان المنفتحة على الاقتصاد العالمي، برز دور الدولة على نطاق واسع، حيث تبنى رئيس الوزراء الياباني (تارواسو) خطة لانعاش الاقتصاد تبلغ قيمتها (٢٠٧) مليار يورو، مما يؤكد استمرار دور الدولة في الاشراف على وضع السياسات ومراقبة تنفيذها.[٢٩] ولايمكن بالطبع فصل النشاط الاقتصادي الواسع، والمتميز عن رغبة الحكومة اليابانية باعادة صلاحياتها التجارية مع دول العالم، مع الاخذ بالحسبان ان التجارة الخارجية لليابان كانت وما تزال هي العمود الفقري لادامة الازدهار الاقتصادي الذي شهدته البلاد قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها. وفي هذا الصدد يؤكد الباحث الياباني كوياما(ان التقدم الاقتصادي الذي حققته اليابان بعد الحرب العالمية الثانية كان نتيجة لدعم الحكومة اليابانية لتجارتها الخارجية مع دول العالم.[٣٠] وعلى الصعيد المفاهيمي، تبنى اليابانيون بعض المفاهيم السياسية التي كانت سائدة في الغرب لبناء دولة عصرية على نظم مشابهة بمثيلاتها في الغرب مع اعطائها خصوصية يابانية، فحققوا نجاحاً ملحوظاً بتوليد دولة امبريالية تفوقت على مثيلاتها الغربية خلال عقود قليلة. ويكفي التذكير هنا بأن الفكر السياسي الياباني اقتبس الكثير من مقولات التجربة البسماركية في بروسيا مع اخفاء صورة بسمارك على الامبراطور الياباني الشاب. وابرز المفاهيم المقتبسة في هذا المجال، تمجيد القوة العسكرية والتضامن الشعبي وراء القائد والعصبية القومية المتطرفة، ونظرية الامة–الدولة، وغيرها من المفاهيم النظرية التي كانت تعتبر جديدة تماماً على الفكر السياسي الياباني الحديث.[٣١] واستناداً الى ما تقدم، يمكن القول: ان البراغماتية وافكارها الفلسفية بصفة خاصة، مازالت تتمتع بتأثير هام في مجالات الحياة الروحية المختلفة، وفي ايديولوجية المجتمع الياباني. ولهذا ليس مصادفة ان الفلاسفة الماركسيون ينظرون الى نقد البراغماتية حتى اليوم

كاحدى المهام الدائمة في قضية الصراع مع العقيدة البرجوازية في اليابان المعاصرة.[٣٢] مما تقدم يتضح لنا، ان هناك مجموعة من القوى الرسمية وغير الرسمية تؤثر في صناعة القرار السياسي الياباني. وفي ضوء التحولات التي تشهدها اليابان بعد النمو المتسارع اقتصادياً بصفة خاصة، حيث ظهرت مشكلات جديدة مثل التلوث والسياسة الخارجية وغيرها وتحول اهتمامات رجال المال والاعمال، وتغير اتجاه دعمهم الذي لم يعد قاصراً على الحزب الحاكم وامتد الى الاسهام في مساعدة الاحزاب الاخرى، يمكن اعتبار العملية السياسية نتاج مشاركة العديد من الاطراف في صنع القرار تتمثل في البيروقراطية، التي توفر استمرارية الخبرة والادارة والحزب الحاكم، الذي يدير دفة الحكم ويصدر القرارت السياسية النهائية بما له من سلطة في البرلمان، وجمهور الناخبين: الذي اصبح اكبر القوى الخارجية اهمية خاصة في وقت الانتخابات العامة او تحسباً لها، ومجموعات الضغط، التي تؤثر على قرارات الحزب وعلى مواقف البيروقراطية ايضاً، ومن بينهم عمالقة المال والاعمال والذين دخلوا مجال الابحاث التكنولوجية لمواكبة الغرب والتفوق عليه في هذه المجالات، ثم المعارضة: حيث يحتسب النظام مطالبها حرصاً على تجنب اصدار القرار باغلبية محدودة او ضئيلة بما يتعارض مع الخصائص الموروثة في الشعب الياباني والتي تحبذ التوصل الى القرار بصفة جماعية او يحظى القرار بالاجماع العام. وهو صفة تجعل للمعارضة دور ملحوظ في عملية صنع القرار الياباني، حتى لو كان محدوداً او شكلياً. بمعنى اخر، فان نظام صنع القرار السياسي في اليابان يميل الى ما يمكن تسميته ب "الغالبية العظمى" التي تقع بين "الغالبية المحدودة" وبين "الاجماع الكامل" في ظل نظام ديمقراطي برلماني.[٣٣] وعليه فان صناعة القرار السياسي الياباني، ارتبطت بقوى وعت ادارة التغير والتطوير وامتلكت جميع عناصرها منذ وقت مبكر وحتى الوقت الحاضر، مما مكنها من بناء دولة قومية متماسكة امتلكت من مقومات التكامل والانسجام مما جعلها تعمل بفاعلية واقتدار في سبيل تحقيق الاهداف التي نالت قبول المجتمع واجماعه.

المحور الثالث

اثر التطورات السياسية على عملية صناعة القرار السياسي الياباني

ابتداءاً نقول، ان ظهور الخدمة المدنية في اليابان يرجع الى نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن بظهور نظام برلماني ديمقراطي يشابه النظام السائد في الدول الغربية، بالاضافة الى الاعتماد على كوادر ادارية كانت من خريجي جامعة طوكيو الملكية والذين تم تعينهم في قطاع الخدمات دون اشتراط اجتياز اختبارات محددة ولقد توالت عدة نظم مع حلول عام ١٨٩٩ تؤكد على المزايا الخاصة التي يتمتع بها الموظفون المعينون من قبل الامبراطور وغيرهم من الموظفين الاخرين، وكانت كلمة (كاري) تستخدم للتميز بين النوعين. وظل هذا التقليد سارياً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد انقسم الموظفون الى اربعة فئات مميزة:-

١- موظفو"مجلس الوزراء" والذي يوقع على خطاب تعينهم الامبراطور ورئيس الوزراء في احتفال يتم اجراؤه بالقصر الامبراطوري.
٢- كبار الموظفين وهم نواب الوزراء ومدبري الادرات العليا، ويتم تعينهم بواسطة الامبراطور دون احتفال.
٣- فئة الموظفين ويقوم بتعينهم رئيس الوزراء نيابة عن مجلس الوزراء.
٤- فئة الموظفين العموميين العاديين وتقع مسؤولية تعينهم على الوزراء انفسهم في مجالات اختصاصاتهم الرئيسية.

وبذلك يتميز نظام الخدمة المدنية والادارة المحلية في اليابان بكونه نظاماً نخبوياً سيطر عليه خريجوا جامعة طوكيو بنحو ٤٧% ولقد جاء خريجي كلية الحقوق في مقدمة العاملين بجهاز الخدمة المدنية. وبعد الحرب العالمية الثانية جاء الدستور ١٩٤٧ ليحدث تغيراً كبيراً في البيروقراطية اليابانية، الا انه بالرغم تأكيد مسؤولية مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) امام البرلمان سيطرت البيروقراطية اليابلنية على عملية صنع القرار السياسي الياباني ولقد امكن لعمليات التحديث التي بدأت على يد الميجي في القرن التاسع عشر من ان تؤسس نظاماً دستورياً موحداً مكن الامبراطور من ان يفرض نفوذه على المستوى المحلي، واعطائه مزيداً من السيطرة على البيروقراطيةالمركزية. وفي عام ١٨٧١ ومع ظهور قانون للادارة المحلية تم تأسيس نظام محلي مستقل وقسمت اليابان الى سبعة واربعين مقاطعة الى المناطق الفرعية وكانت

المجالس المحلية بمثابة سلطات تنفيذية تقوم على تنفيذ اوامر الامبراطور. منذ نهاية ١٩٨٠، فان اليابان قد دخلت الى مرحلة غير مؤكدة المعالم بخصوص امكانية تحقيق التوازن بين الضغوط الناتجة عن الفساد السياسي من ناحية وعدم الاستقرار الحكومي من ناحية اخرى، الامر الذي يطرح من جديد مناقشة وضع البيروقراطية اليابانية في السياقين الاجتماعي والتاريخي لها.[٣٤] ان مشهد تغيير النظام في طوكيو، آثار مناقشات حامية حول اثار هذا التغيير على الدور العالمي الجديد لليابان، حيث ان سقوط الحزب الليبرالي تعني حدوث تغيرات جذرية في السياسة الخارجية وفي التوجهات الخاصة في الامن القومي. حيث ان صعود الحزب الديمقراطي الياباني، يُعزى بالدرجة الاولى الى الاستياء العام بين سكان المدن من الحزب الليبرالي والذي كان يستمد قواه من الريف بينما بدأ الحزب الديمقراطي الياباني يدافع عن العملية السياسية الاكثر انفتاحاً وإختيار ادق للزعمات السياسية مما ادى الى التبشير بسياسة خارجية اكثر ديناميكية وخاضعة لمتغيرات مابعد الحرب الباردة وهناك عاملان اساسيان لعبا دوراً اساسياً في فوز الحزب الديمقراطي الياباني في الانتخابات البرلمانية، الاول هو ان الحزب المذكور كان يضم طلائع الاشتراكيين منذ بداية تأسيسه والثاني هو بسبب معارضته لتشريع الحزب الليبرالي من تمكين البرلمان بارسال المهمات العسكرية فيما وراء البحار بينما يؤكد الحزب الديمقراطي على المساهمة المدنية فقط لتعزيز السلام العالمي آخذ بنظر الاعتبار حركات السلام القوية بعد الحرب العامية الثانية في اليابان. فالحزب الديمقراطي بدأ يتحول تدريجياً، من حزب غير متماسك يضم منشقين من كافة الاحزاب الى حزب متماسك بدأ يكتسب هوية يسار الوسط الى جانب مايتلقا من دعم من الساسة المتقاعدين.[٣٥] ومنذ لحظة تولي الحزب الديمقراطي الياباني للسلطة في عام ٢٠٠٩، اعُتبر (ناوتوكان) ضمنياً خليفة (لهاتوياما)، وذلك نظراً لكونه انذاك نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخزانة وفي هذين المنصبين كان (ناتوكان) حريصاً على تجنب التورط في القضيتين الرئيسيتين اللتين تسببا في انهيار وزارة (هاتوياما): وهما الجدال الدائر بشأن نقل القاعدة الامريكية والمناقشات الدائرة بشأن خفض الموازنة. وعلى هذا فقد كان بمنأى عن العداوة القائمة بين الحزب الديمقراطي الياباني وكبار الموظفين البيروقراطيين الاقوياء في اليابان، والذين يبذلون محاولات يائسة لحماية النظام البيروقراطي/ الوزاري الذي نجح من خلاله الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي كان الحزب الحاكم ذات يوم في تمرير القوانين

والموازنات التي اعدها كبار الموظفين البيروقراطيين الاقوياء، على نحو شبه متواصل لمدة خمسة عقود (نصف قرن من الزمان).[٣٦] ان اليابان تواجه الان تحديات في الداخل والخارج لاتقل خطوة عن أي تحديات اضطرت الى مواجهتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ورغم هذا فأن الرأي العام في اليابان يظهر قدراً ملحوظاً من عدم الاكتراث. فمؤخراً اختار الحزبان السياسيان الرئيسيان في البلاد قادتهما- الحزب الديمقراطي الياباني الحاكم والحزب الديمقراطي الليبرالي- بيد ان اليابانيين العاديين استجابوا لهذا بقدر كبير من عدم الاكتراث الجماعي. ولكن النظام السياسي في اليابان من غير المرجح ان يظل موضعاً لعدم الاكتراث الشعبي لفترة اطول. فقد وصل الحزب الديمقراطي الياباني اول مرة الى السلطة في سبتمبر/ ايلول من عام ٢٠٠٩ ببرنامج طموح يعد بالاصلاح الاداري الشامل، وعدم زيادة الضرائب، وتحالف اكثر تحرراً مع الولايات المتحدة. ولكن نظراً لافتقار الحزب الى الخبرة وعدم كفاءته على كافة مستويات صناعة القرار السياسي- وهي اوجه القصور التي تفاقمت بفعل الدمار غير المسبوق الذي خلفه الزلزال العظيم في الحادي عشر من مارس/ اذار ٢٠١١- فقد انتهت ولاية اول حكومتين للحزب الديمقراطي الياباني، برئاسة (يوكيوهاتوياما) و (ناوتوكان)، وقد تبددت هذه التعهدات، وكانت النتيجة انشقاق العشرات من المشرعين بقيادة المتمرد الابدي (ايشيروا اوزاوا) عن الحزب الديمقراطي الياباني، لتشكل حزب معارض جديد.

أعاد الحزب الديمقراطي الياباني انتخاب (يوشيهيكو نودا) رئيساً له، على الرغم من انخفاض شعبيته الى مستويات متدنية للغاية. وبأغلبية ضئيلة في مجلس النواب واكثرية ضيقة في مجلس الشيوخ، فان الحزب الديمقراطي الياباني غير قادر بمفرده على تمرير التشريعات المالية وغيرها من التشريعات اللازمة لادارة الحكومة. ونتيجة لهذا فان رئيس الوزراء يشق طريقه بالكاد- وفقط من خلال الاتفاق مع احزاب المعارضة الرئيسية على حل مجلس النواب. ورغم انه لم يحدد متى سيفعل هذا على وجه الدقة، فأن لعبة النهاية بالنسبة لحكومة الحزب الديمقراطي الياباني قد بدأت.[٣٧] وفعلاً، قرر رئيس الوزراء الياباني (يوشيهيكو نودا) يوم ١٦ سبتمبر/ كانون الاول ٢٠١٢ الاستقالة من منصب زعيم الحزب الديمقراطي مبرراً هذا القرار لمسؤوليته الشخصية عن هزيمة حزبه في انتخابات مجلس النواب البرلماني الياباني. واعلن نودا انه

(باتت نتائج الانتخابات صعبة جداًبالنسبة للحزب الديمقراطي، لكن ذلك هو حكم الشعب.

اما السياسة فهي المؤولة عن النتائج، وبالطبع فان المسؤولية الاكبر تقع على زعيم الحزب، ولذلك اتخذت قرار الاستقاله). واثبتت النتائج الاولية ان الحزب الليبرالي الديمقراطي حصل على غالبية الاصوات، ولديه ٢٦٥ من مجموع ٤٨٠ مقعدا. اما الحزب الديمقراطي الذي حقق قبل ٣ سنوات فوزاً ساحقاً، فقد حصل على ٤١ مقعداً فقط، في حين كان لديه ٢٣٠ مقعداً في مجلس النواب. ويمكن ان يصبح الحزب الديمقراطي الحزب الثالث في البرلمان من حيث عدد المقاعد، متراجعاً عن الحزب الجديد الذي لم يمضي على تشكيله سوى شهرين ونصف وهو حزب "جمعية اصلاح اليابان" الذي حصل على ٤١ مقعداً وحّل في المرتبة الثانية. ويكمن سبب هزيمة الحزب الديمقراطي في عدم تنفيذه لتعهداته الانتخابية، الامر الذي يتلقاه اليابانيون على انه لم يجسد ماتم المنادة به، فضلاً عن الحلول الوسط التي كان الحزب يتبناها على الدوام في المسائل المحورية مع المعارضة. واصبح الحل الذي اعتمده الحزب بشأن الضريبة الاستهلاكية احد تلك الحلول، الامر الذي تسبب بانشقاق في صفوف الحزب وخروج اكثر من (٥٠) نائباً، وعلى رئسهم (اتيرو اودزاوا) الزعيم السابق للحزب من كتلة الديمقراطيين في البرلمان. أما رئيس الوزراء الاول من الحزب الديمقراطي(يوكيو هاتوياما) فقد اعلن انتهاء نشاطه السياسي.[٣٨] مما تقدم، فان الرأي العام الياباني يبحث الان عن حزب قادر على تولي المسؤولية عن مهام اصلاح البلاد. واحياء الاقتصاد وتعزيز الامن القومي للارتقاء بالعملية السياسية، لان للفوضى الايديولوجية والتنظيمية التي تعاني منها الساحة السياسية في اليابان، سيدُخلها فترة من الشكوك العميقة، وهو ما من شأنه ان يؤدي في النهاية الى هزة سياسية غير مسبوقة.

الخاتمة

مما تقدم، فان الصورة العامة عن نمط التماسك في النخبة الحاكمة، لم تعد صالحة للاحاطة بخصائص الخبرة السياسية في المجتمع الياباني، وان التعدد في القوى السياسية هو من السمات المميزة لصناعة القرار داخل النظام السياسي الياباني. كما تُشير دراسة المفاهيم المتعلقة بعملية صنع القرار في الخبرة السياسية اليابانية الى خصوصية تلك العملية خصوصاً في مجال صناعة السياسة العامة، حيث ان نظام التشاور او المداولة والتمهيد لصنع السياسات العامة من خلال المناقشات الرسمية يعتبر من اهم خصوصيات الخبرة السياسية اليابانية في نطاق صنع القرار. ومن ناحية اخرى، فان سيطرة روح الفريق على اسلوب عمل الادارة اليابانية يعتبر عنصراً مميزاً لهذه الخبرة مما تمليه روح العمل في اطار المجموعة من عدم استقلال فرد واحد بصناعة القرار. هذا وان كان لوجود هذه الجماعات في التنظيم اثر كبير في سيطرة الانماط غير الرسمية على صناعة القرار في العديد من المؤسسات اليابانية. وعليه، يمكن القول، ان الدولة اليابانية قررت ان تتحول من دولة ديكتاتورية الى دولة انمائية متحررة، تسمح للانسان بالمشاركة الفاعلة في صوغ قراراتها الاقتصادية. هذا يعني ان الامبراطور لم يعد يشكل مركزاً للدولة الانمائية، لأن الجمع بين الديكتاتورية والتنمية سيقف عائقاً امام بناء اليابان وفق طريقة جديدة وفاعلة، اذ ان مركزية الانسان في الدولة الانمائية تبدو اكثر تناسباً مع هذه التحولات البنيوية في يابان مابعد الحرب. فالذين اعترضوا على مركزية الامبراطور عدوهُ انساناً لا اكثر، بإمكانه ان يشارك الى جانب اليابانيين في عملية البناء الاقتصادي، ومن ثم اصبح الفاعل الانساني (الامبراطور والقيادة والشعب) يشكل مركزاً للدولة الانمائية، بحيث اضفت هذه المركزية الانسانية الى ولادة تنمية مركبة اسبغت على الاعتماد على الذات دينامية فاعلة، فإن الاعتماد على الذات يفقد فاعليته ان لم تسبقه دينامية فاعلة. وبذلك فإن مؤشرات الطموح والتضحية والتحدي تصبح سلبية ان لم يصبح الانسان مركزاً للدولة الانمائية. لان هذه الدولة ينبغي ان تخلص لمركزها، وإلا فقدت قدرتها على الاستمرار.(*)

المصادر

[١] كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[٢] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

[٣] قدور رمضان، ماهي الميكانيزمات التي تقوم عليها عملية صناعة القرار السياسي في الانظمة السياسية؟ ٩ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٢، من النت: .Http://adiyaronline.com.p2

[٤] جابريل ايه الموند، وجي بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة هشام عبدالله، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨، ص ٥٦٦.

[٥] صياغة السياسات العامة: اطار منهجي من الانترنيت http://www.ahlulbaitonline.com.p.l

[٦] د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، ١٩٨٧، ص ص ٨٠– ٨١.

[٧] المصدر نفسه، ص ٤–٥.

[٨] د. مها الحديثي، النظام السياسي والسياسة العامة، منتديات بوابة العرب، ٢٣/٧/ ٢٠٠٩، من الانترنيت: http://Vb.arahsgate.com.

[٩] د. عبد العالي دبلة، الدولة – رؤية سوسيولوجية– دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤، القاهرة، ص ١٨٠.

[١٠] نظرية اتخاذ القرار في العلاقات الدولية، من الانترنيت: http://watspace.ahlmountade.com .

[١١] د. مها الحديثي، النظام السياسي والسياسة العامة، مصدر سيق ذكره من الانترنيت:
http://Vb.arabsgate.com.

[١٢] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره،ص٧٧.

[١٣] د. عباس حسين جواد الحميري، مدخل اتخاذ القرار، محاضرة القيت على طلبة كلية الادارة والاقتصاد المرحلة الربعة، قسم الادارة الصناعية في ٢٠١٢/١/١٣. من الانترنيت: .http://www.uobaby lon.edu.iq

[١٤] د. عبد العالي دبلة، الدولة– رؤية سوسيولوجية– مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

[١٥] نظرية اتخاذ القرار في العلاقات الدولية، من الانترنيت: http://walspace.ahlamountade.com .

[١٦] صياغة السياسات العامة: اطار منهجي، من الانترنيت:.http://www.ahlulbaitonline.com

[١٧] نظرية اتخاذ القرار في العلاقات الدولية، من الانترنيت: .http://walspace.ahlamountade.com

[١٨] جابريل ايه واخرون (تحرير)، السياسات المقارنه في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبدالله، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، ظ ١١، ١٩٩٨، ص ٥٩٠.

[١٩] خليل توفيق درويش، صنع القرار في المجتمع الياباني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٨، ابريل ١٩٨٧ ص ص ١١٢–١١٣.

[٢٠] د. جمال علي زهران، عملية صنع السياسة في اليابان قرار ارسال قوات يابانية الى العراق نموذجاً، في: النظام السياسي الياباني، تحرير: أ.د. هدى ميتكيس ونيللي كمال الامير، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦، ص ص ٩٠–٩١.

[٢١] سليمان بو نعمان، التجربة اليابانية– دراسة في اسس النموذج النهضوي–، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص ١٧٥.

[٢٢] محمد فايز فرحات، نموذج الديمقراطية اليابانية، حدود فرض الديمقراطية من الخارج، في النظام السياسي الياباني، تحريرد.هدى ميتكلس وينهي الامير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

[٢٣] د. ناصر يوسف، دنيامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة، دراسة مقارنه بالجزائر وماليزيا، سلسلة دكتوراه (٨٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ايار/ مايو ٢٠١٠، ص ص ١٢٨– ١٣٠.

[٢٤] محمد فايز فرحات، نموذج الديمقراطية الياباني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣١– ٣٢.

[٢٥] د. اماني مسعود الحديثي، النظام السياسي الياباني بين القيم التقليدية والديمقراطية البرلمانية، في النظام السياسي الياباني، تحرير: د. هدى ميتكس ونيلي الامير، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

[٢٦] نيلي كمال الامير، القيم التقليدية اليابانية: بين الخصوصية ومحاولات الدمج عالمياً، في القيم الاسيوية، تحرير: د. هدى ميتكيس، مركز الدراسات الاسيوية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٢٥.

[٢٧] باتريك سميث، اليابان رؤية جديدة، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة، ابريل ٢٠٠١، ص ٢٢٢.

[٢٨] د. مسعود ظاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية، تشابه المقدمات واختلاف النتائج– عالم المعرفة، ديسمبر كانون الاول، ١٩٩٩، ص ٣٥٧.

[٢٩] د. جابر عوض، دور الدولة بين الاستمرارية والتغيرفي الخبرة الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية كلية العلوم السياسية، جامعة القاهره، ٢٠٠٩ ص ص ٨٧–٨٨.

[٣٠] د. سنان صادق الزيدي، العلاقات العراقية اليابانية ١٩٢١– ١٩٥٨، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ط٢، ٢٠٠٩، ص ص ٦٤– ٦٥.

[٣١] د. مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة– الدروس المستفادة عربياً، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،يوليو/تموز ٢٠٠٢، ص ٣٠٣.

[٣٢] يوري كوزلوفسكي، الفلسفة اليابانية المعاصرة، ترجمة: خلف محمد الجراد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٥ ص ١٤٧.

[٣٣] د. جمال علي زهران، عملية صنع السياسة في اليابان: قرار ارسال قوات يابانية الى العراق نموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

[٣٤] أ.د. خليل درويش، البيروقراطية وعملية صنع السياسة العامة في اليابان، من الانترنيت:
http://www.parcegpt.org.

[٣٥] يوشيرو ساتو، الدور الجديد لليابان، ترجمة عدنان توفيق، صحيفة (جاكارتا بوسيت)، من الانترنيت:
http://www.alitthad.com.

[٣٦] فوضى الزعامة في اليابان، من الانترنيت: http://www.project-syndicate.com.

[37] Syndicate is a violation of international copyright law,
ترجمه: مايسه كامل، تناول الزلزال السياسي المقبل في اليابان، من الانترنيت: http://www.project-syndicate.org.

[٣٨] رئيس الوزراء الياباني يقرر الاستقالة من زعامة الحزب بعد هزيمته الساحقة في الانتخابات ، ٢٠١٢/١٢/١٦، وكالة "نوفوستي" الروسية للانباء+ روسيا اليوم. من الانترنيت: http://www.arabic.rt.com.

[*] للمزيد من التفاصيل في هذه الجزئية، انظر: د. ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة– دراسة مقارنه بالجزائر وماليزيا–، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٤٦–٣٤٨.